المملكة المغربية
وزارة العدل
الوزير

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
Royaume du Maroc
MINISTÈRE DE LA JUSTICE

الرباط في: 26 يونيو 2023

منشور رقم:12س1/4

إلى السيدات والسادة:
- الكاتب العام
-المفتشة العامة
- المديرين المركزيين
- المديرين الفرعيين الإقليميين
- المسؤولين عن مراكز الحفظ الجهوية

الموضوع: حول التدبير الإلكتروني للرخص الإدارية.

المرجع: -منشور عدد 19 س 1/4 بتاريخ 21 فبراير 2017.
-منشور عدد 52 س1/4 بتاريخ 23 يونيو 2015.
- دورية عدد 10 س 1/4 بتاريخ 25 مايو 2010.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، لقد جعلت وزارة العدل من بين أولوياتها المراهنة على الاعتناء بالعنصر البشري باعتباره أهم الركائز الرئيسية لإنجاح أوراش الإصلاح والتحديث من خلال تحسين الخدمات التي تعنى بتدبير مختلف الوضعيات الإدارية الخاصة بالموظفين وتطوير أساليب التدبير في كل ما يتعلق بتدبير الرخص الإدارية؛

وتماشيا مع مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية كما وقع تغييره وتتميمه؛

وفي إطار تنزيل التوجه العام للوزارة بنهج سياسة اللاتمركز الإداري في تدبير الموارد البشرية، ورقمنة الإجراءات التدبيرية للمسار الإداري للموظفين؛

يشرفني أن أطلب منكم دعوة الموظفين العاملين تحت إشرافكم إلى تقديم طلبات الاستفادة من الرخص الإدارية على أن يتم تدبير معالجتها معلوماتيا ببرمجية فضاء المسؤول من طرفكم، أو من طرف من ينوب عنكم.

كما أذكركم، أنه يمكن الولوج إلى الفضاء المذكور عبر الشبكة الداخلية الخاصة بوزارة العدل VPN عبر الرابطين:

http://10.250.1.48- http://10.240.1.48-

وفي حالة تعذر المعالجة المعلوماتية بالتطبيقية يرجى الاتصال بالرقم 0537218500 أو توجيه رسالة في الموضوع عبر البريد الإلكتروني drh.justice@gmail.com.

كما أطلب منكم الالتزام التام بالنصوص التنظيمية الجاري بها العمل ومن ضمنها مقتضيات المرسوم الملكي رقم 62-68 بتاريخ 19 صفر 1388 (17مايو 1968) بتحديد المقتضيات المطبقة على الموظفين المتمرنين بالإدارات العمومية ومنشور وزارة تحديث القطاعات العامة رقم 5 الصادر بتاريخ 05 يوليو 2011 المتعلق بالرخصة السنوية ورخصة الولادة، مع إمكانية تجزيئ الرخصة الإدارية السنوية للموظفين بصفة استثنائية مع احتفاظ الإدارة بكامل الصلاحية، حسب ما تقتضيه ضرورة المصلحة، في جدولة الرخص السنوية وتجزئتها، بناء على طلب المعني بالأمر وموافقتكم عليه.

لذا، أهيب بكم الحرص على احترام وتنفيذ مقتضيات هذا المنشور الذي ينسخ المنشورين والدورية المذكورين بالمرجع أعلاه، وإشعار مديرية الموارد البشرية بكل الإكراهات والصعوبات التي قد تعترضكم عند تنزيل مقتضياته، **والسلام**.

وزير العدل
عبد اللطيف وهبي